

## الزراعة في ايبلا

د. علي أبو عساف  
المدير العام للأثار والمتاحف

بدأ الباحثون في الحضارات القديمة يهتمون بالمسألة الاقتصادية منذ ثلاثة عقود تقريبا ، والدافع لذلك حرصهم على معرفة احوال المجتمعات من منظور اقتصادي باعتبار أن الاقتصاد ذو أهمية خاصة وتأثير بالغ في رقي المجتمعات البشرية وتقدمها. وقد ازداد في الآونة الأخيرة بالمسألة الزراعية ، لان الزراعة كانت عماد اقتصاد تلك المجتمعات ومصدر رقيها ورفاهيتها ، والعامل الأهم في نشوء طبقاتها .

وكان للاحوال الاقتصادية في ايبلا النصيب الأوفر من الدراسات ، فهي مدينة الوثائق الأهم في منتصف الألف الثالث ق.م ، إذ دونت فيها أمور وأشياء على علاقة مباشرة وغير مباشرة بالزراعة . وسنعمد عليها في هذا البحث القصير الذي سنعرض فيه الى الكلمة التي استعملت للدلالة على الأرض ذات الملكية الخاصة ، الحقول ومساحاتها ، والأيدي العاملة ، وحصص الإنتاج ، ثم طبقات الناس التي لها نصيب في الإنتاج . ويبدو أن الإيبليين قد استخدموا كلمة ( ماتوم ) بصيغها الثلاث ، الرفع والنصب والجر ، للدلالة على الأرض التي هي بملكية إنسان ما (١) ، وهذه الكلمة هي شقيقة الكلمة العربية ( الموات ) وهي الأرض الخالية من السكان ، أو التي لا ينتفع بها أحد . ولا يزال الناس في ريفنا يعرفون الأرض التي لا ينتفع بها وإن كانت صالحة للزراعة بكلمة « الأرض الموات » .

والى جانب هذه الكلمة استخدم الإيبليون الكلمة السومرية « جانا » التي تعني الحقل ، واستخدموا أيضا وحدة القياس ( جانا - كشدا - كي ) .

وكلمة ( جانا ) تعني الحقل ، أما كلمة ( كشدا ) فقد تعني باللغة السومرية ( حدود ، ومحدد ) ، وتعني كلمة ( كي ) موقع أو محل ، وعلى هذا الأساس يصبح معنى وحدة القياس المشار إليها أعلاه ( وحدة مساحية محدودة ) وكثيرا ما تستعمل هذه الكلمة في معرض الإشارة الى الأراضي التي يعطيها القصر في ايبلا أو يقطعها لشخص ما . والواقع أننا لا نعرف مقدار وحدة القياس هذه ويرجح الاستاذ آر كي أن مقدارها لا يقل عن ٢٣٥٠ (٢) .

تقع ايبلا في وسط منطقة تشمل بادية في الشرق ، وسهولا خصبة في الوسط وهضابا في الغرب ، وكلها تسقى بمياه الأمطار ذات النسب المتفاوتة التي قد تصل الى

دراسات تاريخية ، العددان ٤٤ و ٤٣ ، أيلول - كانون الأول ١٩٩٢ .

٣٠٠ في السنة . ونجد صدى هذا كله في توزيع السكان وفي نوعية الثروة الزراعية ، اذ تخلو البادية الممتدة الى الشرق من ايبلا ، أو تكاد ، من المواقع الاثرية ومن مصادر المياه ، لذا كانت صالحة لتربية المواشي ومنطقة مراعي يشرق نحوها الرعاة في فصلي الشتاء والربيع . أما منطقة السهول فتحتوي على عدد كبير من التلال الاثرية كانت مدنا وقرى وضياعا استقر فيها الانسان وزرع ما حولها من سهول بالحبوب فعمرت واتسعت ، ثم هجرت لسبب نجهله فتهدمت وخربت . هذا في الشرق والوسط ، أما الى الغرب من ايبلا حيث الهضاب ، فيقل عدد التلال الاثرية عنه في منطقة السهول ، وهنا كانت تزرع الاشجار المثمرة والحرجية ، وفي النص ذي الرقم TM. 75. G. 1700 نعر على دليل يؤيد ذلك (٢) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فاننا لم نعر في دار محفوظات القصر الملكي في ايبلا على نصوص مماثلة للسجلات العقارية المتداولة في ايامنا هذه ، ولو وجد لهان الامر وسهلت الدراسة ، واستطعنا تحديد طبقات المالكين وفئاتهم ، وتحديد مقدار الملكية ومساحات الحقول . أما والحال هذه ، فعلى استقراء نصوص اقتصادية كثيرة ومتنوعة للوصول الى غايتنا .

يستدل من النصوص التي تحوي اشارات الى الحقول الزراعية ان الاسرة المالكة كانت تأتي على رأس ملاك الاراضي ، ونعني بالاسرة المالكة الملك وزوجته وأولاده ، الذكور منهم والاناث . ويأتي الشيوخ والكتاب والقضاة وتجار القصر ونجاروه وسواس دواب الملك والكهان في العاصمة ايبلا بعد الاسرة المالكة . أما في الارياف فيأتي الشيوخ والمراقبون المعينون من طرف الملك على ادارة الاراضي . ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير الى انه كان من عادة ملوك ايبلا الا يشيروا الى لقب الشخص الذي اقطعوه حقلا الا في بعض الاحيان ، لذلك نجد أن معظم النصوص قد اكتفت بذكر اسم الشخص ومهنته . وتأسيسا على ذلك فاننا لا نعرف جميع فئات الموظفين في القصر الذين اقطعوا حقولا زراعية .

كان هؤلاء هم ملاك الاراضي . وأغلب الظن أنهم كانوا لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من عدد السكان . وقد نجد تأييدا لهذا الافتراض في النصوص التي جمعها الباحث آركي وتعالج تنظيم العمل وتوزيعه في ايبلا ، ونخص بالذكر نصا منها يتعلق بتوزيع الاقمشة على الايدي العاملة في خدمة القصر ، وذلك على مدى سنة كاملة .

يبدو من النص المشار اليه أن عدد العاملين في خدمة القصر كان يختلف بين شهر وآخر ، ويراجح بين ٤٢٩٨ و ٨١٠٨ (٤) . ومن خلال استقراء النص نستنتج أن العمال كانوا موزعين على مجموعات يبلغ مجموع الواحدة منها عشرون فردا أو مئة فرد ، يراقب كل مجموعة شخص واحد تعيينه ادارة القصر . ويتبين من هذا أن نسبة عدد المراقبين الى عدد العمال هي ٢٠/١ أو ١٠٠/١ .

أشرت أعلاه الى عدم وجود نصوص تشبه السجلات العقارية المستعملة في عصرنا الحاضر وأشار هنا الى أننا لم نعثر في دار محفوظات ايبلا على نصوص لاهضاء السكان ، ولتغطية هذا النقص عمد الباحث « ميخالوفسكي » الى جمع أسماء أبناء وبنات الملكين الايلوبيين إبراهيم وأبي ذكير من عدة نصوص ، وثبت له أن عدد أبناء وبنات هذين الملكين لا يقل عن ٨٤ فرداً (٥) . ولا شك أن هذا العدد كبير وكبير جداً ، غير أن نسبة عدد أفراد أسرة الملك الى عدد السكان أو العاملين في خدمتها قليلة .

وإذا ما عدنا الى النص المشار اليه أعلاه والذي يخص توزيع الاقمشة على العاملين في خدمة القصر لوجدنا فيه اشارة بالغة الاهمية تفيد بأن مجموعات من العمال يتراوح عددها بين ( ٢٠ ) و ( ١٠٠ ) عامل كانت في خدمة شيوخ قرية أورو (٦) . وإذا فرضنا وبالقياس على أنه كان على رأس كل مجموعة مراقب ، أنه كان على رأس كل مجموعة شيخ ، سواء كانت مؤلفة من عشرين فرداً ، أو مئة فرد ، لجاز لنا القول أن نسبة الشيوخ الى نسبة العاملين كانت هي الأخرى ٢٠/١ أو ١٠٠/١ ، كل ذلك يؤيد ما ذكرته أعلاه من أن نسبة ملاك الاراضي في ايبلا كانت ضئيلة بالنسبة الى عدد السكان .

وبوسعنا في ضوء وثائق اقطاع الارض التي ذكرتها أعلاه تحديد مساحة ملكية كل واحد منهم ، وعلى الغالب كانت مئتي ( جانا - كشدا - كي ) ( = ٢٠٠ × ١/٣ دونم ) أي ( ٢٠٠ × ٣٥٠ = ٢٧٠٠٠ ) أي ما يعادل سبعة هكتارات .

وإذا كان قد ذكر في هذه الوثائق مقدار المساحات الموزعة على المنتفعين ، فانه قد ذكر أيضاً أن كل منتفع قد خصص بزوج من الدواب ( فدان ) لحراثة سهله وزراعته ، وهذا يعني أن الفدان يكفي لاستثمار سبعة هكتارات من الارض واستغلالها بشكل جيد .

والواقع أننا لو قارنا هذه الحالة مع حالات مماثلة في ريفنا لوجدنا أن حيازة زراعية مقدارها سبعة هكتارات لا تحتاج الى أكثر من فدان ، وأن الفلاح الذي يستخدم فداناً لكل سبعة هكتارات يعتني بأرضه كثيراً .

مما سلف يتبين أن الحد الأدنى للملكية الزراعية هو سبعة هكتارات ، أما الحد الأعلى فغير معروف بدقة . ويرجح الاستاذ آر كي ، بالاستناد الى بعض قوائم توزيع الحقول ، أنه قد وصل الى أربعة عشر هكتاراً (٧) . ولا يظن أحد أن حدود الملكية هذه عامة ودقيقة ، فهذا ما استنتجناه مما بين أيدينا من وثائق ، ونطالع فيها أيضاً أن المدعو جلاء - دامو كان يملك ١٦٦٠٠ وحدة قياس ( = ١٦٦٠٠ × ٣٥ = ٥٠٦٣٠٠٠ م = ٥٠٦٣ هكتاراً ) في عدة قرى . أما الكاهنة سارين - دامو

ف تجاوزت هذا الرقم بكثير: ٣٥٠ × ٨٨٠ م من الاراضي البعلية و ١٦٣٢٠ × ٣٥٠ م من الاراضي المفروسة باشجار الزيتون ، و ٦٣٠ × ٣٥٠ م كروم العنب ، أي ما يساوي بمجموعه ٦٢٤٠٥ هكتارا .

ومن الوثائق التي فيها ذكر لمساحات الحقول الرقيم TM. 75. G. 1637 والرقيم TM. 75. G. 2163 ففي الرقيم الاول نرى ان المدعو (ابدل) يملك ثمانية الاف وحدة قياس ( جاناكي ) في ثماني قرى ، و ١٢٠٠ وحدة قياس (جاناكي) في ثلاث قرى ، وخمسمائة وحدة في قرية واحدة ، وستمائة وحدة في قرية اخرى ، أي ان املاكه موزعة على ثلاث عشرة قرية ، ومجموع بمساحة كلية تبلغ عشرة الاف وثلاث مئة وحدة قياس جاناكي .

ان مقدار وحدة القياس جاناكي غير معلوم حتى الان . ونحن نظن انه لا يقل عن قيراط من ٢٤ قيراطا حسب اقل القياسات في يومنا هذا . وهذا ما يفيدنا به الرقيم TM. 75. G. 1637 اما ما نقرأه في الرقيم الاخر ذي الرقم TM. 75. G. 2163 فلا يختلف عن الاول ، هنا نرى أن تشاليم لها ملكيات في عدة قرى : ١٧٠٠ جاناكي في قرية شاوردو ، و ٩٠٠ جاناكي في قرية خرازو و ٢٠٠٠ جاناكيش في قرية داردادو ، و ٢٠٠٠ جاناكيشن في قرية شوناو ، والفان في قرية ابي خادو ، والفان جاناكيش في قرية ماتي ، والف جاناكيش في قرية سآنو .

بعد هذا الذي قلناه في حدود الملكية ، على ضوء الوثائق المتوفرة بين ايدينا ، نتساءل عن مقدار ملكية الاسرة المالكة .

لم نعثر على وثائق تعطينا جوابا شافيا وافيا على سؤالنا ، بل اننا نجد في وثيقة مكرمة ملكية هنا أو هناك ، تفيد ان المالك قد اعطى قرية (٨) بكاملها الى فلان من الناس ( راجع النصوص TM. 75. G. 1452 + TM. 75. G. 1766 لمدة معينة من الزمن قد تمتد الى عشر سنوات او الى مدى الحياة .

والى جانب ذلك لدينا وثائق بتوزيع القمح والشعير على الناس ببعض القرى في محيط ايبلا الذين يعملون في الاراضي الاميرية ( الخاصة بالقصر ) ، ويستفاد من هذا ان املاك الاسرة المالكة في مملكة ايبلا تجاوزت الهكتارات الى مجموعات من القرى والضياع .

مما يؤسف له ان الوثائق التي تتحدث عن المساحات التي هي في حوزة الناس لا تذكر شيئا عن نوع المحاصيل التي كانت تزرع ، ويجب ألا يدهشنا هذا الامر ، فالتوصيف للارض ما كان يوما كاملا في ايبلا .

ويتفق الباحثون على أنه عندما تذكر وحدة القياس ( جانا كشدأ - كي ) ، تكون

الارض مخصصة لزراعة الحبوب مثل الحنطة والشعير ، وهذه الارض لا تزرع كل عام بل تنتظم في دورة زراعية ثلاثية ، أي أنها تزرع في السنة الاولى حنطة ثم شعيراً أو قيطانه ( صنف من البقول ) في السنة الثانية ، وفي السنة الثالثة تترك للراحة ، على غرار ما يفعله الفلاحون الان .

ويستفاد من النص TM. 75. G. 1700 أن محصول الشعير في ايبلا كان وفيراً ، قد بلغ في احدى السنين نحو (١٧٦٠) مليون وسبعمائة وستين ألف جو بار (١٠) جو بار = ١٢٠ انزام ، والانزام = صاع تقريباً ، والصاع ١٠ كغ أي أن جوبار = ١٢٠ انزام  $10 \times$  كغ = ١٢٠٠ كغ أي طناً ومئتي كغ . لنقل أن الجوبار يساوي مئة كغ فيكون انتاج ايبلا السنوي من الشعير = ١٧٦ مليون وست وسبعون ألف طن .

وأظن أننا لا نذهب بعيداً عن الواقع إذا قدرنا أن محصول القمح فيها ما كان أقل من هذه الكمية ، وحتى لو كان يساوي نصف ما قدرناه ، يبقى هذا المحصول دليلاً على وفرة الانتاج في هذه المملكة . هذا عن الحبوب فماذا عن الاشجار المثمرة ؟

تأتي في طليعة الاشجار المثمرة شجرة الزيتون ( الشجرة المباركة ) التي نقرأ عنها في النص TM. 75. G. 1767 مايلي :

٢٢٦. جانا كشدا كي تحوي ألف شجرة زيتون ( جش - إ - جش ) خصص بها ( زبالم ) ناظر خوبارا ، ١١٠٠ جانا - كشدا - كي فيها ٥٠٠ شجرة زيتون خصص بها ( اقدور ) ناظر أنابل ( عنا بل ) (١١) . وهذا دليل على أن الزيتون كان من المحاصيل الزراعية الهامة في ايبلا .

وتأتي بعد الزيتون شجرة الكرمة ( جشن - جشتين سومري ) وفي النص TM. 75. G. 2646 إشارة إليها : ٧٠٠ جانا كشدا كي خصصت لزراعة الحبوب ، ٣٠٠ كشدا كي خصصت لزراعة الزيتون و ١٥ جانا كشدا - كي للعنب في قرية اسالو .

يفيد هذا النص في أن المساحات المغروسة كرمة كانت قليلة جداً ، وطبقاً لذلك فإن اعتماد مملكة ايبلا على الكرمة كان ثانوياً ، وفي يومنا هذا نجد أيضاً المساحات المغروسة كرمة في محافظة ادلب هي أقل بكثير من المساحات المغروسة بأشجار الزيتون .

وأخيراً لفتت دار محفوظات القصر الملكي في ايبلا أنظار الباحثين ، لأنها حفظت وثائق كثيرة ذات محتوى متنوع ( ادخالات واخراجات لمواد صناعية وغذائية ... ) ولاحظ الباحثون أن وثائق توزيع الملابس والمواد الغذائية على العاملين في خدمة القصر ، كانت كثيرة جداً ، وأن العاملين في خدمة القصر كانوا من عدة فئات : فئة تعمل في

تصنيع المعادن وأخرى في النسيج وثانية في الحقول ... وفي ضوء ذلك تساءلوا عن السبب ، وقد اتفقوا الآن على أن مثل هذه الوثائق هي بلا شك لإدارة مركزية قوية لشؤون المملكة الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية .. وأن المملكة كانت تسير على نظام Utopia ( نظام مثالي خيالي ) .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ظاهرة توزيع الكساء والمواد الغذائية والمواد الخام والبضائع على فئات الشعب من قبل موظفي القصر قادت بعض الباحثين إلى وصف النظام الاقتصادي الأيلوي بكلمة Oikos أي أنه نظام اقتصادي مثالي موجه .

ونلخص القول أن الزراعة في أيبلا كانت تخضع لفئات ثلاث ، هي :

- أ - القصر الذي يدير معظم الأراضي الزراعية .
- ب - كبار الملاكين من الفئات التي ذكرت أعلاه .
- ج - المزارعون أو الفلاحون الذين من بينهم ملاكون أو مستأجرون .

### الهوامش

- (١) Wirtschaft und Gesellschaft von Ebla ( 1988 ) P. 342 .
- (٢) أعلمني في رسالة خاصة عن هذه الوحدة القياسية أن النصوص الخاصة بالأراضي الزراعية في أيبلا هي قيد النشر وعددها ثلاثون .
- (٣) المصدر السابق ص ٢١٤ .
- (٤) المصدر السابق ص ١٣١ وما بعد .
- (٥) المصدر السابق ص ٢٦٧ وما بعد .
- (٦) المصدر السابق ص ١٢٢ .
- (٧) استخلصت من رسالة شخصية أرسلها لي الاستاذ آر كي .
- (٨) Studi Eblaiti I ( 1979 ) P. 3ff - III/3-4 ( 1980 ) P. 33ff .
- (٩) المصدر المذكور في الهامش - ١ - ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .
- (١٠) المصدر السابق ص ٢٢٣ .
- (١١) Studi Eblaiti II/1 ( 1980 ) P. 71 .
- (١٢) المصدر المذكور في الهامش رقم - ١ - ص ١٣٨ .